

المشهد السياسي

الحوار - 2: سوق عكاظ رئاسي

وقال رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان إن حزبه «مع دولة علمانية، لكن بالوضع الحالي لا بد أن يستمر الجميع بالحوار، وتقبل وجود رأي آخر». وركز النائب طلال أرسلان على «خطة قبل الشتاء» لافتاً إلى أنها «الوحيدة المتوافرة حالياً». وردّ على السينورة مؤكداً أن «مقاطعة النواب للمجلس أمر قانوني، خصوصاً عندما يريد أحد أن يفرض علينا رئيساً».

وقدم باسيل مطالعة حول حقوق المسيحيين، مشيراً إلى «ضرورة انتخاب الرئيس من الشعب». وردّ على كلاً الجميل عن تراجع شعبية عون، مشيراً إلى أن «هناك رئيس دولة أوروبية شعبيته لا تتخطى 10%، لكنه لا يزال الرئيس والشعب اختاره... دعوا الشعب يختار الرئيس بالاتفاق».

وبعد أن أكد نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري أن «الظروف في الدوحة كانت أسهل، وتم الاتفاق على كل شيء في سلة واحدة»، وأن «التفاهم على الرئيس يضمن حل كل الأزمات الأخرى»، ردّ على باسيل سائلاً إياه عن «الديموقراطية داخل التيار الوطني الحر»، وأكد أنه «لا يمكننا أن ننتخب رئيساً من خارج الدستور».

وقدم السينورة مداخلة ثانية، مشيراً إلى أن «مجلس النواب هو صاحب الحق الحصري في انتخاب رئيس»، وقال: «إذا كنتم حريصين على الأكثرية الشعبية، فعلى رعد أن يكون رئيس مجلس النواب، وسعد الحريري رئيس الحكومة، ورأينا كيف جرى التعامل مع الحريري وإزاحته». فردّ رعد بالقول: «أعوذ بالله... الرئيس بزي أخونا ويمثلنا».

في الخلاصة، يُجمع أكثر من مصدر في قوى 8 و14 آذار، على أنه رغم عدم تحقيق أي تقدّم، إلا أن جلسة أمس كانت «فاتحة للحديث في الملف الرئاسي»، بالإضافة إلى إعطائها زخماً لعمل الحكومة واستمرارها. وليلاً، علمت «الأخبار» أن وزراء التيار الوطني الحرّ وحزب الله وقعوا على عدة مراسيم تتعلق بالبروتاب والأجور، إلا أن مصادر وزارية معنية نفت أن يكون للأمر أي علاقة بطاولة الحوار، بل يقع في خانة «تسيير أمور المواطنين الحياتية والمعيشية».



قال جنبلاط كلمته ومشى ل «أسباب شخصية»، وتمحورت مداخلته حول النفايات بعيداً عن الرئاسة (هيثم الموسوي)

وتحدث الرئيس نجيب ميقاتي عن ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية. وكعادته، خرج الرئيس فؤاد السنيورة عن بنود جدول الأعمال، وصنف القوى السياسية بين اتجاهين: «الأول متمسك بالدستور واتفاق الطائف، والآخر يريد تغيير الطائف ويطيح البنود الإصلاحية فيه، ويريد حماية سلاح يتناقض مع الشرعية الدولية والعربية والقرار (1701)، مؤكداً أنه «لا يجوز مقاطعة مجلس النواب». وقال كسروان: «وكرر الوزير بطرس حرب كلام الجميل، مشيراً إلى أن «الرئيس

السنيرة: الأكثرية الشعبية تعني الحريري رئيساً للحكومة ورعد رئيساً للمجلس!

النزاهة هو الرئيس القوي». وتحدّث النائب رعد عن «استهداف المسيحيين في لبنان والمنطقة»، وأنه يجب أن يكون هناك «رئيس له صفة تمثيلية ليطمئن المسيحيين». وردّ على السينورة متأسفاً على مسألة «فحص الدم»، لأن «حينا فؤاد اعتبر الأمر موجهاً ضده».

وبدوره قال النائب وليد جنبلاط كلمته ومشى ل «أسباب شخصية»، وتمحورت مداخلته حول ملفّ النفايات بعيداً عن رئاسة الجمهورية. وأشار بري في كلمته إلى أن «الحراك المطالب بحق ونؤيده، وهو يعكس جواً عاماً من الاستياء في البلد»، طالباً التزام جدول الأعمال حتى «نصل إلى مكان». وأشار إلى أنه سيرفض الحديث عن مؤتمر تأسيسي أو تعديل لاتفاق الطائف. ولاقى الرئيس تمام سلام طرح بزيّ حول «ضرورة استمرار عمل الحكومة وحمايتها»، مشدداً على أن «الحكومة قدمت ضمن المستطاع خطة النفايات، ولا يجب أن يحصل شلل في الحكومة».

وبدوره تحدّث النائب سامي الجميل عن مواصفات الرئيس، مكرراً الحديث عن «الرئيس الإداري الذي يستطيع حل الملفات الاقتصادية الاجتماعية حتى لو لم يكن سياسياً». ودعا إلى الاستفادة من «الكفاءات خارج

إشارة إلى كلام التخوين. وطرح النائب سليمان فرنجية أن يقوم كل طرف بوضع تصوره عن مواصفات رئيس الجمهورية. ورأى أن «الرئيس يجب أن يكون لديه حنيئية في بيئته لأن النظام الحالي طائفي». واستغرب «كل ما نتناول قضية يقولون نريد تغيير الطائف، لا ترتكبوا الخطأ الذي ارتكبه الموارنة حين اعتبروا دستور 1943 لنا وحدنا».

وبدوره تحدّث النائب سامي الجميل عن مواصفات الرئيس، مكرراً الحديث عن «الرئيس الإداري الذي يستطيع حل الملفات الاقتصادية الاجتماعية حتى لو لم يكن سياسياً». ودعا إلى الاستفادة من «الكفاءات خارج

مركز الجلسة الثانية للحوار في مجلس النواب والكتلة السياسية لا تزال على مواقفها. بين انتخاب رئيس من الشعب أو في مجلس النواب، الخرق الوحيد هو بدء الحديث عن الرئاسة، فضلاً عن إعطاء زخم إضافي لعمل الحكوم

فراس الشوفي

لم تتفوق الجلسة الثانية من حوار مجلس النواب أمس، على الجلسة الأولى الأسبوع الماضي، لجهة تحقيق أي تقدّم في بنود جدول الأعمال، وأولها ملف رئاسة الجمهورية. ومع أن مناقشات جلسة الأسبوع الماضي غابت أمس، إلا أن الانقسام حول بند الرئاسة استمر على حاله في مداخلات المشاركين وتعليقاتهم. وبدأ لافتاً غياب رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، الذي ينقل عار فوه أنه «مستاء جداً» من «تعنت الفريق الآخر، وتجاهل مطالب الناس»، بالإضافة إلى العرقله في ملفّ التعيينات الأمنية، والأرجح بعد جلسة أمس، أن عون سيستمر بإرسال موفدين عنه بدل حضوره. وفيما مثل الوزير جبران باسيل عون في الجلسة، رفض بري السماح للنائب إبراهيم كنعان بالمشاركة، باعتباره أنه يحق لكل قطب أن يمثله مندوب واحد يحضر معه عادة.

وبدوره قال النائب وليد جنبلاط كلمته ومشى ل «أسباب شخصية»، وتمحورت مداخلته حول ملفّ النفايات بعيداً عن رئاسة الجمهورية. وأشار بري في كلمته إلى أن «الحراك المطالب بحق ونؤيده، وهو يعكس جواً عاماً من الاستياء في البلد»، طالباً التزام جدول الأعمال حتى «نصل إلى مكان». وأشار إلى أنه سيرفض الحديث عن مؤتمر تأسيسي أو تعديل لاتفاق الطائف. ولاقى الرئيس تمام سلام طرح بزيّ حول «ضرورة استمرار عمل الحكومة وحمايتها»، مشدداً على أن «الحكومة قدمت ضمن المستطاع خطة النفايات، ولا يجب أن يحصل شلل في الحكومة».

حقهم بالتعبير، أيضاً العسكريات الإناث تعرضن لكلام مهين، وإذا أراد المتظاهرون حفظ حقهم يجب أن يعلموا أن عناصر قوى الأمن بشر ولديهم كرامة ومسؤولية، ولا يمكن أن يتعرضوا لهم دون ردّهم».

وأضاف المشنوق: «هم يبحثون عن أحد لكي يضربهم، أي بعض المتظاهرين وهم يريدون دم في الشارع ولم يتم استعمال مفرط بالقوة وربما هناك خطأ بسيط من عسكري، وهناك مبالغة والصليب الأحمر موجود ويمكنه الحديث عما جرى وعن الإصابات». وشدد على أن «هناك إصراراً لدى البعض وليس الجميع من المتظاهرين على استفزاز القوى الأمنية من خلال البصق في وجوههم والتعرض لهم لفظياً وبالضرب».

أما حركة أمل، فمارست كعادتها، فعل التنصل من أي شخص يمارس الشغب باسمها. ولاقها في ذلك تيار المستقبل - في إعلامه - الذي وصف «الغاضبين نصرة لبري» بأنهم من أبناء الأحياء المجاورة لمنطقة الاعتصامات، من دون أن يمنحهم على غير عادته، أي هوية سياسية. لكن بيان الحركة لاقى «الغاضبين» في منتصف الطريق، إذ إنه طلب التزام الهدوء، مهدداً في الوقت عينه بالجوء إلى القضاء لمحاسبة «من وجه كلاماً نابياً بحق الأخ رئيس الحركة». واعتبر البيان أن «المتهم الرئيسي هو الذي يعتدي على كرامات الناس عبر الشائعات، ما يحرك مشاعر الناس».

خلاصة ما جرى أمس أن القوى الأمنية، ومن خلفها السلطة السياسية، «ابتلعت» صدمة التحركات الأولى، ولم تعد ترى فيها ثقلاً شعبياً مخيفاً. كان المشنوق أمس واضحاً في البوح بما في عقله، إذ قال ليلاً: «نحن نعرف حجم الحراك وهو محدود جداً». وبعد امتصاص الصدمة، بدأ وقت الهجوم، أو على الأقل، مغادرة موقع المتلقي. في نظر السلطة، لا حل إلا بالقمع، في موازاة قرب وضع «خطة معالجة النفايات» على سكة التنفيذ.



لا ادلة على ضلوع سفارات وانما وسطاء يعملون على خط بعض الدول



كأجهزة أمنية لدينا أكثر من شكوك. بل معلومات حيال هذا الأمر. نحن لا نتهم دولاً وسفارات، وليست هذه مهمتنا، بل كشف الوقائع والحقائق والمعطيات. ليس هناك حراك واحد بل حركات، ما يحملني على القول أن لكل منها اجنحة مستقلة في بعض جوانب التحرك».

هل لدى الأجهزة الامنية ادلة؟ يقول المسؤول الأمني الرفيع: «لدينا خيوط. كمسؤول أصني لا أتهم، بل انطلق من الشكوك بغية الوصول

والادارات والمقار الرسمية. حماية مؤسسات الدولة اولى مسؤولياتنا». هل يخشى ان يفضي الحراك الى الاخلال بالاستقرار؟

يقول المسؤول الامني الرفيع اخيراً: «لا، خصوصاً في ظل نفوذ الطوائف والمذاهب الى هذا الحد. رغم كل سلبية التركيبة المذهبية والطائفية، فإنها لا تزال تشكل الضامن الفعلي لمنع العبث بالامن والتلاعب بالاستقرار. لا اعتقد ان للقيمين على الحملات والحراك المدني اجنحة تقويض الاستقرار والامن، وليس هو في اهدافهم، ربما رد فعل المعتصمين كان احياناً عنيفاً على قوى الامن واعتدوا عليها، او حاول بعضهم مهاجمة الدوائر والمنشآت الرسمية واحتلالها. الا ان ذلك مرفوض حتماً».

معنا، ما يصعب مهمتنا. لكنه لا يعطها ولا هو دليل عافية ابداء. ثمة نص مرجعي مستقى من احد الكتب اظهر لنا ان قادة الحراك يعتمدونه دليلهم في ما يسمونه انتفاضتهم، والبعض الآخر ثورتهم. دليل من جملة بنود ترسم مخططاً لسبل قيام ثورة وقيادتها، والوسائل التي تتوسلها بغية بلوغ اهدافها. من خلال مراقبتنا، لاحظنا ان الشبان يتقيدون بالتعليمات تلك حرفياً من الالف الى الياء كأنها خارطة طريق تحركهم. رغم انقطاع التواصل ورفض الحراك التحاور معنا، ليس للاجهزة الامنية سوى القيام بواجبها المزودج، وهو حماية المتظاهرين واعتصامهم وفي الوقت نفسه منع الاعتداء على المنشآت

الى الحقائق. انا على ابواب الوصول الى اليقين. لسوء الحظ ستقودنا هذه الخيوط الى كشف الضالعين في توريط بعض المجتمع المدني وحملاته وتجمعاته في ما ليس في اهدافه. ثمة دول متورطة. لا ادلة لدينا على ضلوع سفارات، وانما وسطاء يعملون على خطوط تلك الدول في اتجاهات عدة. لا اريد حصر الشبهة والشكوك بوجهة محددة، بل ثمة اكثر من لاعب خارجي. شكوكنا تدور على دول اجنبية، وليس عربية، لها اجنداتنا».

هل من تواصل بين الاجهزة الامنية والحراك؟ يعقب: «يرفض الحراك التحاور مع السلطة باوجهها كلها، بما فيها الاجهزة الامنية. لا يريد التواصل